التداخل المفهومي لمصطلحات التناظر والتوازي والتشاكل في العلوم البينية

ـــــــ دراسة تأصيلية دلالية ـــــــ

Conceptual overlap of terminology of symmetry parallelism and formalism in inter -science

- Studying Semantic an establishing -

أ. عائشة وقاد *

تاريخ استقبال المقال: 2024/01/08 تاريخ القبول: 2024/02/09
تاريخ النشر: 2024/12/29

ملخص:

يعدّ التأصيل للمصطلح العلمي مفتاحا لبوابة العلوم على اختلاف مضامينها، وإثراء للدّلالات المتخصّصة ذات الحدود المفهومية المحصورة، وعلى هذا الأساس انبرى الدّرس الدّلالي على عدّة مقاربات للألفاظ تسعى لبناء سلّم تصنيفي لأنواع الدّلالات ومعانيها ومفاهيمها، وفق الحقول الدّلالية المبنية على مسلّمة الاندراج من العام إلى الخاص، ومن الوسع إلى الضيق، ومن البسيط إلى المعقّد.

ومن هذا المنطلق حاولنا في هذه الورقة البحثية بيان التقارب الدّلالي في المفهوم بين مصطلحات التوازي والتناظر والتشاكل من منظور العلوم البينية التي قد تتشارك في التسمية والمفهوم معا، أو في إحداهما دون الأخرى، وهو ما يعرف بالاستعارة المفهومية للمصطلحات البينية.

وتفصيلا لذلك ركنا على ثلاث مسلمات في البحث، كان أولها تقديم تأصيل للمصطلحات الثلاث لغويا واصطلاحيا مع مراعاة الترتيب والتطور التاريخي لها في العلوم، وثانيها بيان وجود علاقة تناسبية بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية التي تشترك فيها عدّة علوم، وإسقاطها ضمن الاشتراك الدّلالي للمفاهيم، وثالثها معرفة مدى تأثير التداخل

* جامعة علي لونيسي البليدة2 ، aichaouggad2020@gmail.com

المفهومي في خلق فوضى اصطلاحية داخل العلوم البينية التي تتشارك في مصطلح التناظر والتشاكل والتوازي.

كلمات مفتاحية: التداخل، المفهوم، المصطلح، العلوم البينية، التأصيل.

Abstract:

Rooting for the scientific term is a key to the science portal in its various contents, and an enrichment of specialized semantics with confined conceptual boundaries. On this basis, the semantics study examined several language approaches that seek to build a classification ladder of semantics types, meanings and concepts, according to the semantics based on the semantics of general graduation.

In this paper, we have attempted to illustrate the semantic convergence of the concept between parallel terms, symmetry and formalism from the perspective of the interstitial sciences that may share both the name and the concept, or one but the other, which is known as the conceptual metaphor of the terms between.

To elaborate on three pillars of research, the first was to provide a root of the three terms linguistically and terminologically, taking into account their historical order and evolution in science, Secondly, there is a prorated relationship between linguistic and terminological connotations shared by several sciences. conceptual interdependence ", and third, the extent to which conceptual overlap affects the creation of terminological chaos within intersectional sciences that share the term symmetry, formalism and parallelism.

Keywords: Overlap; Concept; Term; Synthetic Sciences; Authenticity.

1. مقدمة:

إنّ من أهم القضايا اللّغويّة التي يُعْنَى بها العلم الحديث ويسعى لإيجاد قوانين لغوية ثابتة لها، قضية المعنى والدّلالة باعتبارهما مسألة نسبية يصعب تحديد أسسها العامّة داخل اللغة، ويعسر تقييد الأطر المنظّمة لها، ذلك أنّ مسائلها تتعلّق بقضايا الفكر الإنساني على

اختلافه وتنوعه بحسب المجتمعات والأفراد، فتتعدّد الأساليب في تناول الموضوع الواحد من مؤلف لآخر، لاختلاف نسق الأفكار المعَبَّرِ عنها.

وعلى هذا الأساس كانت قضيّة الاشتراك الدّلالي في المصطلحات المتقاربة من حيث المعنى والمفهوم، لها فروقات دقيقة تتمايز بها عن بعضها البعض، من حيث المعنى المعجمي والمعنى السياقي، ذلك أنّ المعنى المعجمي قد تحدّده قيود فيثبت بما هو مشاع، بينما المعنى السياقي يكون نسبيا ومتحركا بحسب الاستعارات المعرفية التي يساق فيه المصطلح العلمي رغم خوصصته.

وبناءً على ذلك كان لا بدّ من إقامة دراسة تأصيلية دلالية لمصطلحات التناظر والتوازي والتشاكل وبيان قيمتها الاستعارية في العلوم البينية، ولذ تمثلت الإشكالية في تساؤل عام مفاده : كيف يمكن تصنيف تأصيل التداخل المفهومي لمصطلحات (التناظر والتوازي والتشاكل) في ظل التقاطع المعرفي؟

- ما هي أهم العلوم البينية التي تتضمن الاستعارات المفهومية لهذه المصطلحات؟
- هل توجد علاقة تناسبية بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية في العلوم البينية لهذه المصطلحات؟
- ما مدى تأثير التداخل المفهومي في خلق فوضى اصطلاحية داخل العلوم البينية التي تشترك في مصطلحات التناظر والتشاكل والتوازي؟.

ولعلّه من المفيد تحديد المنهج الذي انتهجناه في تنظيم مداخل ومرتكزات الإجابة عن التساؤلات المطروحة لهذه الورقة البحثية، إذ تقتضي المسائل إثبات منهج الوصف والتحليل باعتباره ركيزة الاستنباط والاستنتاج، مع الأخذ بالمنهج المقارن والتاريخي في تتبع بعض الوجوه التي تتطلب المقارنة بين المصطلحات من حيث وجود اشتراك دلالي في المفاهيم ذات البعد البيني الذي تستعيره العلوم المعرفية الحديثة.

ثُمّ إنّ أقصى مدركات المنجز البحثي التي ننشدها من هذه الإشكالية، هو إثبات الأسبقية التاريخية للمصطلحات في علم ما دون آخر، بمراعاة التأريخ للمصطلح من حيث

الاستعمال الأول له، مع بيان أهم العلوم البينية التي تضمنت الاستعارات المفهومية والاصطلاحية لمصطلحات (التناظر والتشاكل والتوازي)، والعمل على إثبات أو نفي وجود علاقة تناسبية بين الدّلالة اللغوية والاصطلاحية من حيث مضامين المفاهيم، وبيان مدى تأثير هذا التداخل في خلق فوضى اصطلاحية بين هذه المفردات داخل العلوم البينية التي تشترك فيها.

2. التناظر والتشاكل والتوازي بين المفهوم اللغوي والدلالة الاصطلاحية:

أ. حدّ التشاكل والتناظر والتوازي لغة:

إنّ أهمّ ما تشترك فيه مصطلحات (التوازي والتناظر والتشاكل) من منظور أصول اللّغة أنّ مجموعها من جذر الفعل الثلاثي – (نَظَرَ، شَكَلَ، وَزِيَ) – وقد زيدت التاء فيها للمبالغة في زيادة الشيء عن أصله، لعظم التشابه مما يجعل الخلط بين الأصل وفرعه واردا بين المشبه والمشبه به.

فمصطلح "شَكَلَ" في اللّغة على وزن "فَعَلَ"، وهو فِعْلٌ مجرّدٌ صحيحٌ، ومنه: «الشَّكْلُ: وهو المِثْلُ، يقال: هذا على شَكْلِ هذا، أيْ على مِثْلِ هذا؛ والأَشْكَالُ: الأمور المختلفة؛ وأَمْرٌ مُشْكِلٌ شَاكِلٌ: مُشْتَبِهٌ مُلْتَبِسٌ، وشَاكَلَ هذا ذاك مِنَ الأمور: أيْ وافقه وشابهه».[1] وجاء في معجم مقاييس اللّغة أنّ "شَكَلَ" مُعظم بابه المماثلة والالتباس.[2]

وبناء على ما سبق فالتَّشاكُل في اللّغة على وزن "التَّفَاعُل" وهو شدّة التّماثل والتشابه بين شيئين حتى يتداخلا في صورة واحدة، فيتجانسا.

---

[1]. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، (2003)، ج/2، ص: 349 – 350.

[2]. أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، المجمع العلمي العربي الإسلامي، سوريا، د.ط، (1989)، ج/3، ص: 204.

وأمّا مصطلح "نَظَرَ" في اللّغة على وزن "فَعَلَ"، وهو فعل مجرّد صحيحٌ، ومنه نَظِيرُ الشيء: مِثْلُه لأنّهما إذا نُظِر إليهما كأنّهما سواءٌ في المنظر، وجمعه نَظَائِرٌ، والمُنَاظَرة: أنْ تُناظِرَ أخاك في أمرٍ إذا نظرتما فيه معًا كيف تأتيانه؟.[1]

فاشتقاقات النّظر وفروعه ترجع في أصلها «إلى معنىً واحد وهو تأمّل الشّيء ومعاينته، ثمّ يُستَعار ويتّسع فيه، فيُقَال: نَظَرتُ إلى الشَّيء أي عَايَنْتُهُ، وهذا نظير هذا، من هذا القياس؛ أي إنّه إذا نُظِرَ إليه وإلى نَظِيرِهِ كانا سواءً».[2]

وجاء في المعجم الوسيط: «يُقَال داري تَنْظُرُ دَاره، أي تقابلها؛ ونَاظَر فلاناً: صار نظيرا له وباحثه وباراه في المُحاجّة، وتَنَاظر القوم: نظر بعضهم إلى بعض، أي تقابلوا وتجادلوا بالمِثْل، والنَّظِيرُ المثيل والمساوي».[3]

وعليه فالتناظر في اللّغة يعني المبالغة في التّأمّل والتقابل والتساوي والتحاجج والتجادل، وهو قياسٌ بين شيئين يوجب أحدهما التقارب في بعض خصائصهما أو تساويهما أو ترجيح أحدهما على الآخر.

وأمّا "التوازي" فتجوز في لغته حالتين، إذ يجوز قول: وَزِيَ مِنْ وَزَا، تخفيفا للهمزة في آخر الفعل، ووَزَأَ، تحقيقا للهمزة في آخر الفعل، فكتابة الحرف الأخير من الفعل بألف مدّ أو قصر كلاهما صحيح وثابت في أمهات المعاجم التراثية، ويجوز في أصل الفعل ردّه إلى "الإزاء" بقلب واوه همزة.

والثابت عند "الخليل": «وَزَى و أَوْزَى إيْزاءً أي: أسنده إسنادا، والإزاءُ: المحاذاة، وكلّ شيء ينضمّ إلى شيءٍ فقد أَزى إليه يَأْزَى أَزْيًا».[4] «والإيزاء: وَزَا يدلّ على تجمّعٍ في

---

[1]. الخليل، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ج/4، ص: 237 - 238.

[2]. ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة، ج/5، ص: 444.

[3]. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشرق الدولية، مصر، ط.4، (2004)، ص: 932.

[4]. الخليل، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ج/4، ص: 368 - 369.

شيء واكتناز، وقولنا: وَزَّأْتُ الوعاء تَوْزِيئاً وتَوْزِئَةً، إذا أخذت كتره».[1] «والموازاة: المُقَابَلة والمواجهة، والأصل فيه الهمزة، يُقال آزَيْتُه إذا حاذيتُه، قال الجوهري: ولا تقل وازيته، وغيره أجازه على تخفيف الهمزة وقلبها».[2]

ولعلّ من المفيد أن نؤكّد على التقارب الدّلالي للمفهوم اللّغوي لهذه المصطلحات، فهي تبدو مبنيّة على أساس التدرّج الدّلالي للفروقات التي تُمثّل خصائصا تتمايز بها عن بعض، فالتشاكل هو التوافق والتشابه والتماثل، التناظر هو القياس في التقابل قصد التساوي بالمثل، والتوازي هو المقابلة والمواجهة، وعليه توجد علاقة دلالية ضمنية بين هذه المصطلحات، فلا يتشاكل الشيآن إلاّ إذا تقابلا بالمثل، وكان قياسهما متساويا، ولا يصحّ قياسهما إلا إذا تشابها.

وعليه فإنّ العلاقة الدّلالية التي تتضمنها المفاهيم اللغوية قائمة على الاستدلال المنطقي، إذ تخضع هذه القيم إلى قانون الاقتضاء الرياضي الذي يوجب شروطا للقضايا المطروحة على نمط صورته: (إذا كان... فإنّ...)، وهي تخضع لسبب ومسبب ونتيجة حتمية.

ب.حدّ التشاكل والتناظر والتوازي اصطلاحا:

إنّ أهمّ ما تستند عليه عمليّة التأصيل للمصطلح العلمي هو القراءة الكرونولوجية التاريخيّة للمصطلح، وتتبّع مراحله بداية من أوّل استعمال له في حقل علمي دون آخر، وانتهاءً عند آخر العلوم الحديثة التي عملت على تحيينه بمعايير تتناسب والوضع الاصطلاحي المنوط به، وعلى هذا الأساس كان تناول هذه المصطلحات في تصنيف العلوم خاضعا لمعيارين هما: معيار الأسبقية الزمنية باعتبار النشأة التاريخية، ومعيار الاستعمال والشيوع المفهومي لهذه المصطلحات باعتبار كثرة التداول.

---

[1]. ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة، ج/6، ص: 107.

[2]. جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط.1، (1300ه)، ج/15، ص: 391.

الأمر الذي يفرض ترتيبا وتصنيفا منطقيا للعلوم التي تناولت هذه المصطلحات بحسب تاريخها الاصطلاحي في الحقول المعرفية، ويبدو أنّ للتّراث العربيّ نظاما فريدا في التّقابل والتخالف بين الأجزاء والمكوّنات اللّغويّة، يعتمد على أصول ثابتة، تجعل من نظام اللّغة وحدة متماسكة قائمة على التّماثل والتباين للاحتفاظ بالعلامات الفارقة المميزة بين مصطلح وآخر، وهو ما اشتُهِر في تراثنا العربي بالفروق الدّلاليّة، التي تختصّ ببيان الفروق الدّقيقة بين الالفاظ المتشابهة، من خلال الإشارة إلى ما يفرق بينهما من جلالة لا يُراد إهمالها، ومقابلة الكلمة بالكلمات التي تقرب منها في مجالها المفهومي.[1]

ومما لا شكّ فيه أنّ التأصيل الدّلالي لمصطلحات (التشاكل والتناظر والتوازي)، لها فروق تتغاير عن بعضها البعض في المعنى الدّقيق، حتّى وإن اشتركت في بعض خواصها المفهوميّة فهي من قبيل الاشتراك الدّلالي لا الترادف أو التضاد، ذلك أنّ لكلّ مصطلح منها جنوح للتمييز والتحديد في مقام معرفي دون مقام آخر.

ومن زاوية أخرى قد تتقارب هذه المصطلحات في المفهوم تارة وتتباعد تارة أخرى، ذلك أنّ هذه المصطلحات قد تتشاكل في المعنى لتقارب خصائصها المفهومية في علم محدّد، فتكون لها دلالة مشتركة أساسيّة تجعل منها مرادفات عند عدّة باحثين، وقد تصير مبنية على سلّم الاندراج في الدّلالة باعتبار العموم والخصوص، فترتب تصاعديا أو تنازليا وعلى أساس هذه المقاربة نجد في تراثنا من يجعل مصطلحا رديفا للآخر في مقام واحد، وبمعنى متحّد في الدّلالة، بينما نجد باحثا آخر يقيم فروقا بين مصطلحين قد يتشاكلان في المعنى لتقارب خصائصهما المفهومية.

---

[1]. علي كاظم المشري، الفروق اللّغويّة في العربيّة، دار الصادق للنشر، العراق، ط.1، (20011)، ص: 22.

وتوضيحا لذلك كان التقارب المفهومي والتباين الدّلالي في مصطلحات "التشاكل، والتناظر، والتوازي" مبنيا على أساسا الخصائص المفهوميّة القائمة بين العلوم المعرفية التي تبنّتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان مفهوم التشاكل في التراث الفلسفي العربيّ يتمايز عن غيره من المصطلحات بالحدّ التعريفي الذي يسوق المفهوم الدّلالي بحسب جنسه من العلوم فيعدّ ما اتحد في الخواص مع غيره، وذلك بتمييزه عن غيره من المفاهيم، وعلى هذا الاعتبار كان «الاتحاد في الجنس مُجَانسة، وفي النَّوع مُمَاثَلة، وفي الخاصّة مُشَاكَلَةٌ، وفي الكيف مُشَابهة، وفي الكَمِّ مُسَاواةٌ، وفي الأطراف مُطَابقة، وفي الإضافة مُنَاسبة، وفي وضع الأجزاء مُوازنة».[1]

وعليه فالتعريف في عمومه يضمّ أصناف الاصطلاحات الرياضيّة، ذلك أنّ التجانس والمماثلة والمشاكلة والمشابهة والمساوات والمطابقة والموازاة تكون في المجموعات والأشكال الهندسية، وهي تندرج ضمن نظريّة الفئات "**Thiory Catigouric**"، ونظريّة الأعداد، والهندسة، غير أنّ تسميتها تخضع لمحدّدات في الخواص لتقييد المفاهيم، فالمجانسة لا تقوم إلاّ بخاصيّة الاتّحاد، والمماثلة لا تقوم إلاّ على خاصيّة النوع، والمشاكلة لا تقوم إلّا على الخواصّ الدّقيقة المتشابهة التي يصعب التفريق بينها، والتشابه لا يكون إلاّ في بعض الكيفيات مع وجود فروق، والمساواة لا تقوم إلا في الكمّ بالعدّ والقسمة، والمطابقة لا تكون إلا في الأشكال الهندسية، والتناسب لا يقوم إلا بإضافة عنصر آخر للمجموعة وقياس مدى تناسبه وانسجامه مع المجموعة الجديدة التي ينتمي لها، والموازنة لا تكون إلا في الأجزاء المختلفة بتقدير قرابتها بناء على التناسب.

---

[1]. جيرار جهامي، موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، (1998)، ص: 797.

3. تأصيل التداخل المفهومي لمصطلحات (التناظر والتوازي والتشاكل) في العلوم البينيّة:

يعدّ التأصيل للمفاهيم والمصطلحات في ظلّ التقاطع المعرفيّ بين العلوم من المسائل التي توجب إعادة النّظر فيها، لما لها من أهميّة في التأريخ للعلوم ونشأتها، وإعادة التّصنيف لها بما يكفل الحدّ من الهجرة الاصطلاحيّة التي قد تجعل للمفاهيم حدودا متداخلة التعاريف.

وعلى هذا الأساس كان لمصطلح "التشاكل" مفهوم تتشارك فيه غالبيّة العلوم فكان حدّه: «ما لا ينال المراد منه إلا بالتفكّر والتّأمّل، وهو صورة الشيء المخصوصة والمتوهمة».[1]

ويمكن تصنيف هذا التعريف على أنّه تعريف فلسفي لغوي، تجاوزته بعض العلوم التي أعطت خصائصا مفهوميّة جديدة للمصطلح، منها: علوم القرآن والتي ضيّقت دلالته المفهوميّة وحصرتها في مصطلح "المُشْكَل القرآني" أي: «الآيات التي يشتبه معناها ويلتبس على بعض المفسّرين، وسُمّيَ مُشْكَلاً، لأنّه دخل في شكل غيره فأشبهه وشَاكَلَهُ، وهو متعلّق بفهم الإنسان للآيات القرآنيّة».[2]

فانتقلت دلالة المصطلح المفهوميّة من دائرة العموم إلى حيّز الخصوصيّة في علوم القرآن، واستعارت مفهوم المشابهة للمُشْكَل كمرادف يشرح معناه فيما تعلّق بفهم الإنسان من باب الإدراك بالضوابط الشرعية للمسألة وما ينتج من توهّم والتباس.

---

[1]. الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.2، (1998)، ص: 538.

[2]. محمد بن عبد الرحمن الشايع، معجم مصطلحات علوم القرآن، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط.1، (2012)، ص: 135.

كما تأتي "المُشاكَلَة" في الصّناعة الشعريّة بمفهوم تكرار الألفاظ التي تتفق في الجوهر، وتختلف في التعريف في البيت الشعري – كقولنا: العين والعين[1]، فعين الجاسوس ليست هي عين الساقية، وتأتي في البلاغة بمفهوم المقابلة والإطباق في الكلام تحقيقا وتقديرا، أي: أنها التقارن في الخيال من باب المجاز والاستعارة، وقد يُراد بالمشَاكَلَةِ التَّنَاسُبُ المسمّى بمراعاة النّظير، أي جمع أمر مع أمر يناسبه.[2]

وهو في الفلسفة الإسلاميّة عند "صدر الدين الشيرازي" «من عوارض الكثرة، فإذا كثُر عارض الشّيء أضبح متشاكلا».[3]

والمُلاحظ من هذا أنّ الألفاظ قد تتشابه في الشّكل فتوهم تشابها في المعنى، وأنّ للمعاني تشابها في بعض وجوه التعريفات المفهومية للمصطلحات رغم اختلافها شكلا، وهو ما قد يُحْدِث تداخلا في المضامين المفهومية التي تساق بحسب الإدراك من علم إلى آخر.

والتشاكل كمصطلح في علوم اللسان، استُحْدِثَ «واعتُمِد في البحوث اللغويّة من طرف "ألجيرداس جوليان غريماس" "**Algirdas Julien Greimas**"، وقد استعاره "فرونسوا راسيتي" "**Francois Rastier**" للدّلالة على التوارد الحاصل لبعض السيمات داخل الملفوظ أو النّص تحقيقا لضمان الانسجام بين العناصر التي تدخل في بناء تركيبة النصوص والخطابات».[4]

---

[1]. جيرار جهامي، موسوعة مصطلحات ابن سينا، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، (1998)، ص: 797.

[2]. الكفوي، الكليات، ص: 843 – 844.

[3]. سميح دغيم، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، (2004)، ص: 914.

[4]. ماري نوال وغاري بريور، المصطلحات المفاهيم في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، د/دار نشر، ط.1، (2007)، سيدي بلعباس، الجزائر، ص: 64.

وعلى هذا الأساس مثّل التشاكل نوعا من التعالق الدّلالي بين مفاتيح مفردات النّص الأساسيّة التي تحيل إلى سياق دلالي مركزي تتمحور حوله باقي المفردات؛ ذلك أنّ تغيير هذه المفردات تحيل إلى تغيير معنى النّصّ تماما.

وفي نفس الصدد تعدّ «التشاكلية وحدة انسجامية تنزع إليها عناصر الخطاب، أو هي الهويّة الشكلية لبنيتين أو أكثر، وتحيل على تصميم أو مستوى سيميائي مختلف، يتعرف عليه بفضل التماثل الممكن لقنوات العلاقات المكوّنة له».[1]

إذ من البديهي ملاحظة أنّ مصطلح "التشاكل" من المصطلحات التي يكثر تداولها في العلوم، واستعارتها من مجال معرفي لآخر، إلّا أنّ هذه الاستعارة تكاد تكون في مفهوماتها متّحدة الدّلالة بينها فروق دقيقة تخصّ المجال الإدراكي للمفهوم بحسب طبيعة العلم وجنسه.

ولعلّه من المفيد أنْ نُذكّر أنّ "التشاكل" في الرياضيات هو علاقة تكافؤ تحافظ على الخاصيّات الطبولوجيّة، إذ يُعدّ تقابلا لدالة متباينة وغامرة.[2]

فنلاحظ أنّ التقاطع البيني في العلوم يبني فروقا دلالية دقيقة بين بعض المصطلحات التي تتشابه في الخصائص، وقد يعتبرها الكثير من الباحثين مرادفات تشرح الكيفيات والحدود الإجرائية للتعريفات؛ كمفهوم التشاكل، والتصاكل، والتفاكل، والتقابل والتشابه، والتناظر، والتكافؤ، والتماثل...؛ فما من تعريف لمصطلحٍ مُتَقَارب المفهوم إلا ونجد ذكرا

---

[1]. سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط.1، (1985)، ص: 130.

[2]. موفق دعبول وآخرون، معجم مصطلحات الرياضيات، مجمع اللغة العربية دمشق، سوريا، د.ط، (2018)، ص: 318.

لهذه الألفاظ إما للتقريب في المعنى، أو لتوضيح الغاية الوظيفية، أو لتفسير الدّلالات المتباينة في الفروق.

وانطلاقا مما سلف كان لمصطلح "التناظر" نصيب من الهجرة المعرفية بين العلوم، ففي مفهومه العام يدلّ على النّظر والاعتبار، فالغرض فيها المباحثة عن الأشياء المتقابلة، وهو لا يدلّ على غلبة أو معاندة بوجه، بل إفادة للعلم وتحصيله.[1]

وبصرف النظر عن ذكر هذا التعريف في باب فلسفي محظ، إلاّ أنّ أول ما اشتهر منه كان في الاستعمال عامّة على سبيل التّفصيل والنظر والاعتبار في جميع العلوم.

وقد ورد التعريف بالنظير من باب الفلسفة والمنطق، باعتماد «البصيرة من الجانبين في النّسبة بين شيئين إظهارا للصّواب».[2]

فذكر هذا التعريف الشريف الجرجاني في كتاب "التعريفات"، وأورده الكفوي في معجم "الكليات"، غير أنّنا نصنّفه ضمن علم الفلسفة والمنطق لشيوعهما في ذلك العصر، وكثرة الفرق الكلامية وظهور فنّ التناظر والتحاجج، ناهيك عن اعتبار الفلسفة أمّ العلوم لجمعها شتات المعارف قبل تفرعها.

وقد يرد أكثر من تعريف للتناظر في علم الكلام، فهناك من يرى أنه المباحثة عن الفروع لردّها إلى الأصول المعلومة، أو هو المفاوضة على سبيل الجدل.[3]

---

[1]. جيرار جهامي، موسوعة مصطلحات ابن سينا، ص: 1165.

[2]. الشريف الجرجاني علي بن محمد، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ط.2، (2012)، ص: 195.

[3]. مجمع البحوث الإسلامية، معجم المصطلحات الكلامية، مطبعة إيران، ط.2، (1436ه)، ج/2، ص: 326.

أما مفهوم "التناظر" في العلوم الرياضيّة القديمة والحديثة فقد اعتُبِرَ قانونا ثابتا له خواصّه المحورية في الهندسة، وفي المنطق الرياضي، «فنقول عن شكل هندسي إنّه متناظر محوريا، أو بالنسبة إلى محور أو إلى مستقيم إذا وُجِد لكلّ نقطة من الشّكل نقطة من الشّكل نفسه، بحيث تكون النقطتان متناظرتين بالنسبة إلى المحور».[1]

واستنادا لما سبق يمكن القول أنّ التعريف الرّياضي فيه تضييق للدّلالة وفرض لمجموعة من الخصائص الهندسية باستخدام مفهوم الاحتمالات أو الشرط، وهو تعبير عن حالات محدّدة الوجود.

ويعدّ التناظر في السيميائيات «مفهوما اقتبسه "غريماس" من الفيزياء، وهو مفهوم مركزي في علم العلامات، إذ يعني مجموع المقولات السيميائية التكرارية التي يتضمنّها الخطاب، حيث تسهم زيادة المقولات السيميائية في إمكانية التأويل الأحادي الشكل للخطابات والقصص، وذلك باختزال الإبهامات التي تقود البحث إلى التأويل الواحد؛ ومن هنا جاء إطلاق "التناظر النحوي السيميائي" و"التناظر الفاعلي"، و"التناظر الجزئي"، و"التناظر الكلّي"، و"التناظر السميولوجي"، و"التصويري" و"التيمي"».[2]

إذ أنّ الملاحَظَ هنا هو استعارة المفهوم من العلوم الدّقيقة وتطبيقه على اللّغة باعتبارها جزءً من النّظام السيميائي الرّمزي الذي تعتمده جلّ العلوم الدّقيقة لثبوت قوانينها، ووحدة مصطلحاتها، كالفيزياء والرياضيات والعلوم الطبيعية، وقد كان سبب هجرة المصطلح هو العمل على تقنين اللّغة باعتماد الرياضيات كمنهج يتيح فرض بعض المسلمات والنتائج

[1]. مجمع اللغة العربية بسوريا، معجم الرياضيات، دمشق، ط.2، (2012)، ص: 44.

[2]. سعيد علّوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط.1، (1985)، ص: 220.

الدّقيقة في بعض المستويات التحليلية للغة، وعلى هذا الأساس كان من ضمن نتائج التمازج البيني ظهور مصطلحات سيميائية مبنية على أساس الاندراج وفق خواص نظريّات رياضية تجريدية.

كذلك يعدّ "لويس يلمسليف" واحدا من العلماء اللّسانيين، «ممّن يفترضون أنّ المعنى يخضع داخل اللّسان لنمط البنية نفسها، على غرار الشكل، حيث يأخذ مصطلح "التناظر" المعنى (= من الشكل نفسه)، وقد سمحت هذه الفرضية باعتماد مبدأ التجزئة في المعنى إلى مجموعة من الخصائص التمييزية، وذلك بموجب المنهج المطبّق في حقل الصّوتيات».[1]

واستخلاصا لما سبق، فإنّ التناظر كمفهوم رياضي مطبق على اللغة سمح باستخراج الخواص الرمزية المنطقية التي تسمح بتمييز السمات في البنية اللغوية إلى سيمات موجبة وأخرى سالبة، وهو ينتج عنه التفاضل في البنية اللغوية في المستويات اللسانية.

وبناء على هذا سعت الترجمة لوضع مفهوم "للتناظر" يتناسب وخصائص الحقل العلمي في الترجمة، فدلّ على «الاستبدال للمقولات التي تختلف تماما عن المقولات الأولى من النّاحية اللّغويّة والشكلية بأخرى أكثر ملائمة في اللغة الهدف».[2]

ونرى في هذا التعريف أنّ المفهوم للتناظر قد تغيّر من دلالة التقابل والتطابق إلى النقيض منه، فأصبح يدلّ على الاستبدال في البنية الشكلية للغة الأم طلبا للتقارب من اللغة الهدف؛ وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على سعة الدّلالة للمفاهيم التي يضبطها قالب

---

[1]. ماري نوال وغاري بريور، المصطلحات المفاهيم في اللسانيات، ص: 63.

[2]. محمود عبد الغني، معجم المصطلحات الأساسيّة في الترجمة الأدبية، منشورات المتوسط، إيطاليا، ط.1، (2017)، ص: 36.

الشكل والتسمية، ولكنّ حاجة الاستعارة في العلوم تعمل على تكييفها وفق متطلّبات العلم المُسْتَقْبِل وخصائصه.

وعليه فإنّ "التناظر" في علم اللّغة بجميع فروعها «يشير إلى السمات المتكرّرة التي يؤدّي وجودها إلى تثبيت الدّلالة في انسياب النّص، إذ تُمَكِّنُنَا من الاستمرار في حلّ شفرة نصّ ما، وغيابها من النّاحية الأخرى يُفضي إلى خلخلة الدّلالة الذي يمكن أن يكون ما يحاول المؤلِّفُ تحقيقه».[1]

ولذلك نجد أنّ البنية اللغوية تتضمن قاسمين مشتركين في بناء الدّلالة هما متناظران بالضرورة، قسم سطحي يظهر من خلال تكرار الوحدات المعجمية داخل النّص، مما يولّد معنى دلاليا للمفردات تتحدد مقتضياتها بحسب السياق النصي للبنية اللغويّة، وأما القسم الثاني فهو القسم العميق، حيث يتم تجريد البنية رياضيا مما يسمح بكشف جميع الاحتمالات الدّلالية للبنية الواحدة، باعتبار إمكانية الاختيار على أساس مسلمات قاعديّة للغة المدروسة؛ وبتطبيق مفهوم النّظير يمكن إظهار القاسم المشترك بين البنية السطحيّة والبنية العميقة في اللغة.

وقد استعارت الفنون الجميلة مفهوم التناظر من الهندسة الرياضية، والايحاءات الماديّة الموجودة في الواقع، وتمثيلها بأبعاد ثلاثية محاكاة للموجودات، إذ يُعرّفُ في علم الفنون

---

[1]. برونوين ماتن ـــــــ فليزيتاس رينجهام (Bronwen Martin ـــــــ Felizitas Ringham)، معجم مصطلحات السيميوطيقا، تر: عابد خزندار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط.1، (2008)، ص: 111.

الجميلة بأنّه: «تمثيل الأشياء المرئية وتجسيمها وفق رؤى مختلفة من حيث البعد والوضعيّة والشكل واللّون، بحيث تلتقي خطوط الشكل في نقطة عين الناظر أو في اللانهاية».[1]

وهذا التّعريف يحاكي المفهوم في بعده الهندسي الرّياضيّ الافتراضي، وقد يدلّ ضمنيا على مفهوم التكافؤ والتقابل باعتبار قُرْبَيْهِمَا من المفهوم الذي يحمله مفهوم التناظر في علم الفنون الجميلة، فيوهم هذا التقارب في المصطلحات داخل نسيج النّصّ تشابها في المعنى لتقارب البنية الدّلاليّة لا الشكليّة.

كما يُعدّ "التّوازي" مفهوما فلسفيا في بدايته، إذ يُمثّل المنطلق الأوّل له، وهو «إمكانيّة بناء القول في حيّز الممكن ممّا يسمح بتكافؤ الأدلّة، فيوجب وجود دليل الشّيء والحجّة على إثباته من القوّة والصّحّة والحسن بالمكان الّذي يوازيه ويكافيه دليل نقيض والحجّة عليه».[2]

أيْ: أنّ بناء الأقوال تخضع لمعايير تثبت صحّة القول بالدّليل والحجّة التي تستنبط من نقيضها، فتعدّ بذلك بناء موازيا للأصل تتكافؤ فيه المتضادات، وفي نفس الوقت يستلزم القول الأوّل وجود القول الثاني المنافي له، ذلك أنّ بناء الأقوال وتحقيق التوازي في المعنى هو بناء لنسيج النّص وحسن سبك دلالته.

والظاهر من هذا التعريف فلسفي له أبعاد حجاجيّة لاعتماد الفلسفة على البرهان والحجة بالمنطق في ذلك الوقت، غير أنّ مضامينه توحي بأبعاده التداولية والبلاغية من

---

[1]. صلاح الدين أبو عياش، معجم مصطلحات الفنون، دار أسامة، الأردن، عمان، ط.1، (2015)، ج/2، ص: 1187.

[2]. جيرار جيهامي، موسوعة مصطلحات الكندي والفارابي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، (2002)، بتصرّف، ص: 159.

حيث القوّة والصّحة والحسن، وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على التقاطع الدّلالي للمفهوم ضمن أبعاده المعرفيّة التي تقرّبه من المركزيّة الأساسيّة للمصطلح الأكثر تداولا بحسب جنس العلوم، أو تجعله في نقطة هي أبعد ما تكون عن المركز لبعد الإحداثيات المتشاكلة عنه.

أمّا في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة فيعدّ "التوازي" مظهرا من مظاهر الاتّساق في لسانيات النّص، ونقصد بالجمل المتوازية: «الجمل التي يقوم الشّاعر بتقطيعها تقطيعا متساويا، بحيث تتّفق في البناء اللّغوّي اتّفاقا تاما، سواء اتّفقت هذه الجمل في الدّلالة أم لم تتّفق، فالمهمّ هو التطابق التّام في البناء اللّغوي للجملة المتوازية؛ وقد كان النّقاد والقدماء والبلاغيين على وعي تام بمفهوم هذه الظاهرة، وإن اختلفوا في مصطلحاتهم الدّالة عليها».[1]

ويقصد بالبناء اللّغوي الجذور التي تتكون منها التفاعيل المتناغمة في الشّعر العربي، وتكون موزونة على بحور شعريّة معيّنة، تتكرّر بطريقة متناسقة في صدر كلّ بيت وعجزه.

وما نلحظه من خلال عرض التداخل المفهومي بين مصطلحات "التناظر والتشاكل والتوازي" أنّ هناك علاقة تناسبيّة بين الدّلالة اللّغويّة والاصطلاحيّة في العلوم البينية لهذه المصطلحات، غير أنّ ما يحكم هذه العلاقة هو درجة التناسب والقرب أو البعد من الدّلالة المركزية التي تحدّدها الإشكاليات العلمية المطروحة في العلوم البينية، مما توجب فرض سياق معيّن للمعنى بحسب الفهم والإدراك لمجريات المسائل المطروحة، وهي التي تتحكّم في المعنى الجديد الذي يتولّد عن هذا التقاطع البينيّ.

4. التداخل المفهومي في العلوم البينية وأثره على علم المصطلح:

[1]. نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب دراسة معجميّة، دار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط.1، (2009)، ص: 101- 102.

لعلّ النّاظر إلى التداخل الّذي أحدثته العلوم البينيّة بعد إلغاء بعض الحدود المعرفيّة بين العلوم يتساءل عن مدى تأثير هذا التداخل في علم المصطلح بالسّلب أو الإيجاب، فإذا قلنا أنّه أثّر تأثيرا سلبيا فقد أقررنا بوجود فوضى في انتقاء المصطلح والمفهوم معا، وإذا قلنا عكس ذلك فقد أقررنا بنتائجه الايجابيّة.

غير أنّ الفاصل في هذه المسألة هو ضرورة تحديد طبيعة العلوم البينيّة التي تشترك في التداخل المفهومي لمصطلحات "التناظر، والتشاكل، والتوازي"، ذلك أنّ تقاطع هذه المصطلحات مع العلوم الدّقيقة كالرياضيات وعلم الفلك والهندسة والذّكاء الاصطناعي واللّغة يجعل المصطلحات أكثر ثباتا ودقّة في الاستعمال، كون هذه العلوم تُبنى على أسس وضوابط دقيقة غير قابلة للنّسبيّة والتمييع إلّا في حدود ضيقة جدا، مما يسمح بتوليد المفاهيم بدقّة أكبر، واستحداث مميزاتها وخصائصها دون غيرها، وهذا قد يؤدّي إلى هجرة المصطلحات وتوارثها من علم لآخر بدل ايجاد تغييرات جذريّة في المصطلح والمفهوم والغرض.

ولعلّنا نجد في بعض العلوم الإنسانية قلبا لمفهوم المصطلحات فبدل التقديم للمصطلح بما يتماشى مع التعريف العلمي له نجد أنّ دلالته في علم آخر تحيل إلى معنى النقيض، وقد يقصد به أصحابه ما توارد في التراث العربي من أنواع التعاريف، فيشيرون بذلك إلى "التعريف بالنقيض" كنوع من أنواع التعاريف السائدة أنذاك، وقد اشتهر هذا النوع في علم الكلام والمنطق والفقه وأصوله حيث تكثر الحجج والبراهين والأدلّة إثباتا بالنقيض.

وقد تحتفظ بعض العلوم التي تشترك في مفهوم "التناظر والتشاكل والتوازي" بخصائص المفهوم ودلالته اللغويّة؛ فلا تزيد عن المفهوم شيئا سوى أنّها تحوّله إلى منظور مغاير يحفظ للأصل دلالته المعجميّة فلا يتغيّر في السّياق إلاّ زاوية النظر، كمفهوم المشاكلة في علو القرآن.

وعلى هذا الأساس نرى أنّ التداخل المفهومي لمصطلحات "التناظر والتشاكل والتوازي" لا تخلق فوضى في الاصطلاحات برغم تداخل مفاهيمها وتغيير بعض مضامين معانيها باعتبار التطور الدّلالي، بل هي في الغالب تحافظ على الاصطلاح وتعمل على تكييف المفهوم بما يتوائم وجنس العلم الذي نتعامل معه.

إذن هي تغيير في حدود خصائص المفهوم بالوسع أو الضيق، ولكنّ حقلها المعرفي يبقى ذو أبعاد أنطلوجيّة تجتمع كلّ الدّلالات الفرعية في دلالة واحدة مركزيّة تؤسس لمفهوم التضاد أو الترادف، إذ الاختلاف في الدّلالة الجديدة لمصطلحات "التناظر والتشاكل والتوازي" لا تبتعد كثيرا عن دلالتها اللّغويّة، فالتناسب قائم بطريقة أو بأخرى بين الدّلالات المستحدثة في العلوم الأخرى، ذلك أنّ امتلاك ناصية التحليل بين الدّلالات والمعاني المختلفة وربطها بالمناسبة لمقتضى حال المسألة في العلوم البينية يوجب الاعتماد على المنطق العقلي والرياضي المطابق للواقع اللغوي والمعرفي.

ثُمّ إنّ السّمة البارزة في هذه المصطلحات هو احتمالها لدلالات جامعة مانعة، لا تحتمل التوسّع المفرط المُمِل، ولا الحصر المختصر المخلّ، الذي يورد معانيها الالتباس في الأفهام، ومما ساهم في تداول هذه المصطلحات بين عدّة علوم هو جنوحها للاقتصاد اللّغويّ الّذي سهّل على الدّارسين تداولها، وحَسُنَ توظيفها في مختلف العلوم، لدقتها في أداء المعاني واحتواءها لمختلف الدّلالات ذات المضامين الفرعيّة؛ «والواضع لأيّ من هذه المصطلحات لا بدّ أن يكون قد راعى معنى المصدر الذي استقى منه هذا المصطلح، إذ إنّ كلّ تسمية من هذه التسميات تحمل دلالة معيّنة تشير إلى سبب هذه التسمية ومصدرها الذي استوحت منه الدّلالة الجديدة».[1]

وفي هذا المقام كان لاصطلاحات "التوازي والتشاكل والتناظر" مسارا بنائيا ودلاليا معرفيا تضمّن المعنى البياني والفلسفي والدّيني حين نُقِلَت الألفاظ إلى مضامين مجرّدة

[1]. كريم الخالدي، نظريّة المعنى في الدّراسات النحويّة، دار صفاء للنشر، عمان، ط.1، (2006)، ص: 58.

وحادثة، وتضمنت المعنى العقلي والرّمزي حين اختص المفهوم بعلم الرياضيات والسيمياء والرسم، ودلّت على معاني جديدة حين استعمل المفهوم في علوم واختصاصات تطبيقية كلسانيات النّص والترجمة والهندسة.

4. خاتمة:

تختلف المصطلحات في مفاهيمها باعتبار عامل التخصيص الذي تنبني عليه الفروق المفهومية بين العلوم، غير أنّه في بعض الأحايين تحافظ المصطلحات المتقاربة في المفهوم على وحدتها في الحقل الدّلالي رغم الفروق الدّقيقة التي تتمايز بها، كما هو الحال في مصطلحات "التناظر والتشاكل والتوازي"، لامتيازها بالمرونة في الاستعمال والتكيّف البيني للمعارف المشتركة فيها، وعلى هذا الأساس اعتبرت هجرة المصطلحات واستعارتها في العلوم من باب التضايف والاستدلال على صحتها بالاستعانة ببعضها البعض، وبناء لذلك كانت النتائج والتوصيات كما يلي:

- ضرورة تحرّي الدّقة في بيان أصول المصطلحات وتشاكلها.
- التركيز على التقاطع المعرفي الذي يخدم وحدة العلم ونتائجة في بناء المفاهيم والاصطلاحات بين العلوم.
- ضرورة التأريخ لهجرة المصطلح العلمي وبيان باب التفاضل في التسمية وأساس الخلاف والتوافق فيما بينها.
- العمل على تحديد مفهوم الاستعارة الاصطلاحية في بعدها الزمني، وتجديد مضامينها بما يتوافق والعلوم الحديثة.
- تعدّ اصطلاحات التناظر والتشاكل والتوازي من أهم المفاهيم التي تندرج ضمنها دلالات متقاربة بخلاف استعمالها داخل العلوم، وهي مرتبطة بسياقاتها المعرفية أكثر من غيرها من المصطلحات، ذلك أنّ الارتباط فيما بينها هو دعامة لتبيين الغموض، وتوضيح المعايير التي بنيت عليها، من خلال خاصية الاندراج والوسع والضيق.

- التداخل المفهومي لمصطلحات "التناظر والتشاكل والتوازي" لا يخلق فوضى اصطلاحية بين العلوم البينية، ذلك أنّ التداخل في المفاهيم لا يعني ابعادها عن المعنى الأصلي لدلالتها، بل هو تحوير طفيف يمسّ حذف بعض الخصائص دون غيرها بما يتوائم وطبيعة العلم الذي استعار هذه المصطلحات.
- إنّ غالبية العلوم التي استعارت هذه المصطلحات لم يكن لها انزياح دلالي في المعنى المركزي للمصطلح، بل عملت على زيادة بعض خواصّ العلم المستعير للمفهوم كحدود وقضايا يشغلها العلم في إطار معالجة إشكالية بينية محدّدة.

5. قائمة المراجع:

1. أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، المجمع العلمي العربي الإسلامي، سوريا، د.ط، (1989).
2. برونوين ماتن ـــــــ فليزيتاس رينجهام (Bronwen Martin ـــــــ Felizitas Ringham)، معجم مصطلحات السيميوطيقا، تر: عابد خزندار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط.1، (2008).
3. جمال الدين بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط.1، (1300ه).
4. جيرار جهامي، موسوعة مصطلحات ابن سينا، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، (1998).
5. جيرار جهامي، موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، (1998).
6. جيرار جيهامي، موسوعة مصطلحات الكندي والفارابي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، (2002).
7. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، (2003).

8. سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللّبناني، بيروت، ط.1، (1985).
9. سميح دغيم، موسوعة مصطلحات صدر الدين الشيرازي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط.1، (2004).
10. الشريف الجرجاني علي بن محمد، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ط.2، (2012).
11. صلاح الدين أبو عياش، معجم مصطلحات الفنون، دار أسامة، الأردن، عمان، ط.1، (2015).
12. علي كاظم المشري، الفروق اللّغويّة في العربيّة، دار الصادق للنشر، العراق، ط.1، (20011).
13. كريم الخالدي، نظريّة المعنى في الدّراسات النحويّة، دار صفاء للنشر، عمان، ط.1، (2006).
14. الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.2، (1998).
15. ماري نوال وغاري بريور، المصطلحات المفاهيم في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، د/دار نشر، ط.1، (2007)، سيدي بلعباس، الجزائر.
16. مجمع البحوث الإسلامية، معجم المصطلحات الكلامية، مطبعة إيران، ط.2، (1436ه).
17. مجمع اللغة العربية بسوريا، معجم الرياضيات، دمشق، ط.2، (2012).
18. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشرق الدولية، مصر، ط.4، (2004).
19. محمد بن عبد الرحمن الشايع، معجم مصطلحات علوم القرآن، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط.1، (2012).

20. محمود عبد الغني، معجم المصطلحات الأساسيّة في الترجمة الأدبية، منشورات المتوسط، إيطاليا، ط.1، (2017).

21. موفق دعبول وآخرون، معجم مصطلحات الرياضيات، مجمع اللغة العربية دمشق، سوريا، د.ط، (2018).

22. نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب دراسة معجميّة، دار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط.1، (2009).